

عربيات
دوليات

محاولة انقلاب على المالكي؟



كشفت موقع المجلس الأعلى الإسلامي. فرع طهران، على موقعه الناطق باللغة الفارسية عن اعتقال 35 مسؤولاً عراقياً كانوا يعملون في الداخلية العراقية ضالعين في محاولة انقلاب على حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي (الصورة). وأكد الموقع، نقلاً عن مصدر مطلع لم يكشف هويته، أن وحدة مكافحة الإرهاب التي تخضع لسلطة المالكي اعتقلت هؤلاء الأشخاص خلال الأيام الثلاثة الماضية. وأضاف المصدر أن المعتقلين كانوا على علاقة بحزب العودة، الذي يحاول إعادة حزب البعث العراقي إلى الحياة مرة أخرى.

(الأخبار)

عرض مقعد السعودية على
الأردن

أعلن مصدر دبلوماسي أنه عرض على الأردن المقعد الذي رفضته السعودية في مجلس الأمن الدولي غداة انتخابها لهذا المقعد. وقال دبلوماسيون إن الأردن تحفظ على شغل المقعد المخصص لآسيا والمحيط الهادئ الذي عرض عليه في مجلس الأمن، لكن السعوديين أقتنعوا الأردنيين بقبول العرض. وعاد مندوب الأردن لدى الأمم المتحدة، زيد الحسين، إلى عمان أول من أمس لإجراء مشاورات بعد هذا العرض المفاجئ، حسبما أعلن دبلوماسي في الأمم المتحدة. وقال دبلوماسي آخر مؤكداً الخبر، إن «الأردن تعرض لكثير من الضغوط لكي يشغل المقعد» في المجلس. ولم يدل الدبلوماسي الأردني بأي تعليق حتى الآن. (أ ف ب)

حاملة طائرات أميركية
نووية تعبر قناة السويس

قال مصدر مسؤول في هيئة قناة السويس: «إن حاملة الطائرات الأميركية النووية «نيمتز» ترافقها مدمرة مبحرة من البحر المتوسط، عبرت المجرى الملاحي لقناة السويس في طريقها إلى البحر الأحمر». وأضاف إن «حاملة الطائرات الأميركية عبرت وسط حراسة وإجراءات أمنية مشددة شملت إغلاق المعابر بين ضفتي قناة السويس ومنع عبور المعديات ووقف حركة السيارات بالطرق البحرية والبرية المؤدية للمجرى الملاحي للقناة خلال رحلة عبور حاملة الطائرات الأميركية التي استغرقت قرابة 14 ساعة متصلة».

(الأخبار)

متابعة

إلغاء مجلس الشورى المصري

القاهرة - رانيا العبد

واختار رئيس الوزراء، وحل البرلمان في حالة الخلاف عليه، وتمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية، وإبرام المعاهدات، والقيادة العليا للقوات المسلحة، وتعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين، واتهام رئيس الوزراء أو أحد أعضاء الحكومة بما قد يقع منهم من جرائم. ووضعت المادة (130) شرط موافقة مجلس الوزراء على إصدار الرئيس قراراً بالعفو عن العقوبة، وذلك لأول مرة في تاريخ مصر، ونصت المادة ذاتها على أن قانون العفو الشامل عن

إلغاء مجلس الشورى، وخفض صلاحيات رئيس الجمهورية، ورفع شروط الجنسية من أجل دخول رئاسة الجمهورية والمجلس الوزاري، هي أبرز تعديلات الجلسة الأخيرة للجنة الخمسين المناطة بتعديل الدستور المصري لعام 2012. وجاء قرار إلغاء الغرفة الثانية للبرلمان إثر تصويت 23 لمصلحة إلغاء مجلس الشورى، مقابل 19 صوتاً أيدوا بقاءه، في ظل غياب سبعة أعضاء وامتناع ممثل القوات المسلحة باللجنة عن التصويت «اعتراضاً على الإنفعال الذي شاب مناقشات الجلسة».

وحصلت «الأخبار» على المواد التي أجري التوافق عليها بين لجنتي نظام الحكم والصياغة في لجنة الخمسين، والمقرر عرضها على الجلسة العامة للجنة تعديل الدستور الأسبوع المقبل، بخصوص السلطة التنفيذية بفروعها (رئيس الجمهورية، الحكومة، الإدارة المحلية).

ووضعت اللجنة شروطاً جديدة على رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، والوزراء، في ألا يكونوا قد حملوا هم أو أي من والديهم جنسية دولة أخرى (مادة 116 ومادة 138)، في حين أن دستور 2012 كان يشترط على الرئيس فقط - بمفرده من دون أبويه - ألا يحمل جنسية دولة أخرى، بينما كان يشترط في رئيس الحكومة والوزراء ألا يكونوا قد حملوا جنسية دولة أخرى، ولم يتنازلوا عنها خلال عام من بلوغهم سن الثامنة عشرة. وتخص المادة (122) على أن رئيس الجمهورية يتولى سلطاته بواسطة رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء، عدا ما يتصل منها بالدفاع والأمن القومي والسياسة الخارجية، والسلطات المنصوص عليها في المواد (97)، (121)، (126)، (127)، (128)، (129)، (132)، (147) من الدستور، والاختصاصات المذكورة في هذه المواد هي: اقتراح القوانين،

لم يعد الرئيس قادراً
على إصدار عفو عن
المسجونين دون
موافقة أغلبية مجلس
الشعب

المسجونين يشترط لإصداره موافقة أغلبية مجلس الشعب، وذلك لأول مرة أيضاً، حيث كان يجوز للرئيس من قبل إصدار قانون بالعفو الشامل في غياب مجلس الشعب.

وتشترط المادة (127) ليعلم رئيس الجمهورية الحرب، أو يرسل القوات المسلحة خارج البلاد، أن يحصل على موافقة مجلس الدفاع الوطني وتلتي أعضاء مجلس الشعب، بعدما كان يشترط الحصول على موافقة الأغلبية فقط في دستور 2012. وأقرت اللجنة نظاماً لمحاسبة رئيس الجمهورية، ومحاكمته، بطلب ثلث أعضاء البرلمان، وهو ما يطابق نظام المحاسبة في دستور 2012، مع إضافة تهمة انتهاك الدستور إلى تهمة الخيانة العظمى التي كانت

قاهرة عسكرياً



في بيان له إلى مظاهرات في جميع أنحاء البلاد للتنديد بالانتهاكات ضد نساء مصر من قبل قوات الانقلاب. كما دعا التحالف في بيان له إلى مواصلة التظاهر طوال الأسبوع القادم تحت شعار الحرية للشرفاء دعماً للمعتقلين والأحرار من جميع التيارات.

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

تقرير

القاهرة تلمّع صورتها في الخارج

القاهرة - إيمان إبراهيم

تعاقدت الحكومة المصرية مع الشركة الأميركية «GLOVER PARK GROUP» التي تعد واحدة من الشركات الأميركية المهمة في مجال العلاقات العامة والسياسة، وتتمتع بسمعة ونفوذ كبيرين مع مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة. الحكومة بررت خطوتها في بيان رسمي صدر منذ أسبوعين تقريباً، بأن «الحكومات

تبحث الحكومة المصرية عن مصادر لتمويل خطوة التعاقد مع الشركة الأميركية لتحسين صورة القاهرة في العالم، وخاصة الولايات المتحدة التي اهتزت بعد ثورة 30 يونيو

وزير الخارجية المصري حازم الببلاوي (كريم صهيبي - أ ف ب)



وترك الدستور تحديد مُرتب رئيس الجمهورية للقانون، ولا يسري تعديل المُرتب أثناء مدة الرئاسة التي تقرر فيها التعديل، ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يمنح لنفسه أي أوسمة أو نياشين أو أنواط، وإذا تلقى بالذات أو بالواسطة هدية نقدية أو عينية بسبب المنصب أو بمناسبته، تؤول ملكيتها إلى الخزنة العامة للدولة. يذكر أن مجلس الشورى كان قد تشكل لأول مرة في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات في 22 أيار 1980 إثر استفتاء عام عدّل على أساسه دستور مصر، وأضيف بموجب هذا التعديل باب جديد إلى الدستور تضمن الفصل الأول منه بيان الأحكام الخاصة بهذا المجلس، وكان أول اجتماع له في أول تشرين الثاني 1980.

والتصريحات التي تفيد بأن جماعة «الإخوان» المسلمين المحظورة، خصصت مبالغ مالية ضخمة تبرع بها أعضاء التنظيم الدولي للجماعة لتشويه صورة المؤسسات السيادية في مصر. لكن من أين ستمول الحكومة المصرية النكفلة الشهيرة للخطوة التي ستكلف الخزينة 250 ألف دولار شهرياً؟ المصدر الرئاسي شدد لـ«الأخبار» أن «الرد الإعلامي المناسب للحملات الممولة من قبل جماعة الإخوان المسلمين تجبر المسؤولين على دفع هذا المبلغ لاستعادة ريادة الموقف المصري على الأقل إعلامياً»، لافتاً إلى أن المبلغ ليس بالهين لتقوم الحكومة باقتطاعه من «قوت الشعب المصري». وأضاف المصدر أن «المعضلة الوحيدة التي تجابه، بل وتؤثر سلباً في موقف الحكومة، هو كيفية استقطاع هذا المبلغ الذي يسد شهرياً على نحو منتظم للشركة الأميركية ليتسنى لها القيام بمهام دورها».

وكشف المصدر أن اقتراحاً باستقطاع قيمة هذه المبالغ من أموال جماعة الإخوان التي جرت مصادرتها لتحميلها ثمن تشويه صورة مصر، لا يزال قيد الدرس، ولا يمكن بثه إلا بعد الرجوع إلى متخذي القرار والجهات القضائية، وحتى استطلاع رأي الشارع المصري تحديداً.

المصرية المتعاقبة دأبت منذ توقيع برنامج المساعدات مع الولايات المتحدة على التعاقد، سواء مع شركة واحدة، أو مع أكثر من شركة تعمل في مجالات العلاقات العامة وفقاً للحاجة. وأضاف بيان الحكومة أن «حكومة هشام قنديل لم توقع عقداً مماثلاً مع إحدى شركات العلاقات العامة، فيما سبق أن تعاقدت جماعة الإخوان المسلمين مع شركات أميركية قبل تولي الرئيس المعزول محمد مرسي، الحكم وخلال».

بدورها أوضحت وزارة الخارجية التي تولت ابلاغ المصريين الخطوة التي بدت كأنها خطوة جديدة على الفكر المصري، أن «التعاقد مع شركات العلاقات العامة الأميركية له نهج متعارف عليه بين دول العالم، حيث يحرص عدد كبير منها على التعاقد معها لتسهيل التواصل بين حكوماتها وجهات صنع القرار في الولايات المتحدة، باعتبارها دولة كبرى لها مصالغ واتصالات في مختلف أنحاء العالم». مصدر رئاسي مطلع أوضح لـ«الأخبار» أن الحكومة اضطرت إلى اتخاذ قرار بشأن التعاقد مع الشركة الأميركية، وخاصة أن العلاقات المصرية الأميركية تأثرت كثيراً بعد ثورة 30 يونيو، وما رافقه من قطع للمعونة الاقتصادية الأميركية للحكومة المصرية، كذلك الأنباء والمعلومات